مشكلة تدني ساعات العمل

عبده جحيش

توجد مشكلة يجب أن نواجهها بصراحة وصرامة ولا نحاول أن نخفي رؤوسنا في الرمال. إنها مشكلة نقص العمل في اليمن.

وقبل أن نعمم نقول: إن هناك أقلية من العاملين والموظفين تحرق دمها وأعصابها وتعمل بنشاط وإيمان ساعات طويلة ولكن هذه أقليه فماذا عن الأغلبية الموجودة في كل مكان التي فصلت حياة الاستهتار واللامبالاة .

وتضيع أكثر من نصف الوقت المخصص للعمل لشرب الشاي والقهوة وللحديث والدردشة وقراءة الصحف وحل الكلمات المتقاطعة والحش على الناس ،وهناك موظفون وموظفات يجلسون في مكاتبهم بعد التوقيع في حافظة الدوام ساعة أو أقل ثم يخرجون إلى الأسواق يتسكعون لا رقيب عليهم ولا حسيب، ومن أين تأتي مثل هذه الرقابة إذا ما علمنا أن أغلب الوزراء لا يأتون إلى مقرات أعمالهم إلا بعد الساعة إلـ ١١ ظهراً أما نوابهم ووكلاء الوزارات فلا يأتون إلا بعد العاشرة صباحاً ، والمواظب من مدراء العموم يأتي بعد الساعة التاسعة صدقوني هذه حقيقة مأخوذة عن تجربة ميدانية تكررت في أكثر من وزارة ومصلحة حكومية . كما يبدو أن هذه الظاهرة لم تعد مقتصرة على موظفي الحكومة وإنما انتقلت إلى أوساط الفلاحين في الريف والحضر على حد سواء، فهؤلاء الفلاحين الذين كانوا يذهبون إلى مزارعهم عند الفجر ويعودون إلى منازلهم قبل صلاة المغرب أصبحوا يذهبون إلى مزارعهم الساعة العاشرة صباحاً ويعملون حتى صلاة الظهر ثم يعودون لتناول الغداء ومن ثم تناول القات حتى تأتي صلاتا المغرب والعشاء إن كانوا مواظبين على أداء الفروض ومن ثم السمر أمام شاشات القنوات الفضائية التي أصبحت منتشرة في المدينة والريف على حد سواء.

ألا يشكل هذا الوقت المهدر مشكلة خطيرة " تهدد كيان مجتمعنا اليمني إن بلوتنا الكبيرة في هذا الوطن هي " القات" المشكلة المستعصية عن الحل فالموظف أصبح هدفه من الذهب إلى الوظيفة هي عرقلة عباد الله من أجل الحصول على حق القات، وكذلك الفلاح يترك عمل ما بعد الظهر بسبب القات.

صدقوني لا يمكن أن تخرج بلادنا من أزمتها الخانقة إلا إذا بدأنا بداية جديدة فنعود إلى صفاتنا الأصيلة التي اشتهر بها أباؤنا وأجدادنا من تقديس العمل وإجادته ألم يكن أجدادنا هم الذين استصلحوا المدرجات الزراعية على قمم الجبال وبنوا السدود وشقوا قنوات الري الم يكن هذا العمل الخارق هم رجال كانوا ينظرون إلى العمل بقداسة العبادة إن التفاني في العمل والصبر على مشقته والشعور بأن العمل عبادة وأنه مطلوب من كل مواطن أن يضاعف الجهد الذي يقدمه لهذا البلد كما أنه لا يجوز أن نقول إننا لا نعمل لأن أجورنا لا تكفي بل علينا أن نعرف أننا إذا ضاعفنا جهدنا وعملنا فسوف تتضاعف الأجور والمرتبات أما إذا بقينا في هذا الاستهتار العام فسوف تتضاعف وتتفاقم مشاكلنا وأزماتنا وسوف يأتي اليوم الذي يصبح الريال أمام الدولار مثل الدينار العراقي والجنيه السوداني والليرة اللبنانية وفي هذه الحالة لن تكون الحكومة وحدها هي المسؤولة والمتضرر عن هذا الضياع، بل سوف يكون كل مواطن في هذا الوطن مسؤولا ومتضرراً من هذا الانهيار الاقتصادي والإفلاس الوطني.

■ المطلوب الدعوة إلى حركة وطنية ليستيقظ الشعب من سباته ويتحرك ليضاعف العمل ويحسن الانتاج ويسد الثغرة الواسعة التي تجعلنا نزرع أقل مما نأكل ونستورد أكثر مما نصدر ونستدين أكثر مما ننتج، إن شعبنا اليمني بما يختزنه في أعماقه من موروث حضاري وباعتباره صانع الحضارة الثالثة في الوطن العربي بعد حضارة وادي النيل وحضارة الرافدين في العراق ستجعله يهب هبة رجل واحد ويخرج من هذا السبات والكسل الجماعي الذي أصبح يهدد البلد بالخراب .

إن مسؤولية معالجة هذه المشكلة مناطة بكل أبناء الشعب حكومة وأحزاباً ومنظمات سياسية ومنظمات المجتمع المدني ، وكم سيكون عملا عظيما لو أن الحكومة وحزبها الحاكم وكذلك الأحزاب السياسية على الساحة تتبنى في برامجها الحلول التي ترى أنها كفيلة بحل هذه المشكلة التي أصبحت تهدد كيان المجتمع ونحن نائمون في غفلة من زمن أصبح مصير الشعب في بقائه مرتباطا بقوة العمل وحجم الانتاج ولعمري متى تدرك حكومتنا وأحزابنا السياسية أن السياسة في الاساس هي اقتصاد أولا وآخراً .

■ بالنسبة لمشكلة الدوام الوظيفي في أجهزة الدولة يمكن ضبط هذا الانفلات الوظيفي وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب بشرط أن يمكون الوزراء ونوابهم والوكلاء ومدراء العموم هم القدوة في الالتزام بالعمل وفي حالة عدم التزامهم بذلك فعلى الدنيا السلام ورحم الله القائل :

إذا كان رب البيت بالدف ضاربا
فشيمة أهل الدار كلهم الرقص

الحوار العربي - الاوروبي: تجارب متعثرة ومنع التكنولوجيا المتطورة

عبدالكريم المدرس

□ .. نشأت فكرة الحوار العربي – الأوروبي كتجربة رائدة في العلاقات الدولية إثر حرب اكتوبر ١٩٧٣ والتي امتدت آثارها إلى أوروبا فكشفت عن مدى ترابط الأمن الأوروبي بأمن الوطن العربي والعلاقة الوثيقة بين المصالح المشتركة للجانبين، فأصدرت المجموعة الأوروبية بياناً في ٦ نوفمبر ١٩٧٣ أظهرت فيه اتجاهاً جديداً في سياستها إزاء مشكلة الشرق الأوسط يتسم ببعض التوازن على رغم عدم كفايته.

رحبت الدول العربية آنذاك بهذه المبادرة التي رأت فيها تحسناً في الموقف الأوروبي من قضية فلسطين بعد الانحياز التام لإسرائيل، على رغم عدم وضوح بعض النقاط الواردة في البيان المذكور، فاتخذت موقفاً موحداً تمثل في البيان الذي اصدرته على مستوى مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر في ٢٩ نوفمبر ١٩٧٣ وأعربت فيه عن اهتمام العرب ببوادر التفهم لموقفهم... واستعدادهم للتعاون لإرساء السلام العادل في المنطقة.

وتوالت الاتصالات بعدئذ بين الدول العربية والمجموعة الأوروبية ولكن سرعان ما برزت في حينه عقبات تمكن الجانبان من التغلب عليها إلا ان هذا ترك أثراً سيئاً في سير الحوار. كانت أولى العقبات رفض الجانب الأوروبي اشتراك اعضاء من منظمة التحرير الفلسطينية في الوفد العربي، والعقبة الثانية توقيع المجموعة الأوروبية اتفاقية تجارية مع اسرائيل في ١٩٧٥/٥/١١ تتمتع اسرائيل بموجبها بأفضلية جمركية مما أثار استياء العرب، ومع ذلك وافقوا على عقد الاجتماع الأول للخبراء في اليوم العاشر من يونيو ١٩٧٥ في القاهرة حيث صدرت مذكرة مشتركة نصت على ان "الحوار العربي – الأوروبي حصيلة ارادة سياسية مشتركة انبثقت من أعلى المستويات بهدف إقامة علاقة خاصة بين الجانبين"، كما نصت على ان الأبعاد السياسية في الحوار هي في جوهرها محأولة اكتشاف وتجديد وتنشيط الروابط التي تؤثر في المنطقتين المتجاورتين والرغبة في إزالة سوء التفاهم الذي أدى إلى مصاعب في الماضي والعزم على إقامة قواعد للتعاون المقبل في مجالات الزراعة والتنمية الريفية والتصنيع والبنية الأساسية، وكذلك التعاون المالي والتجاري والتعاون العلمي والتكنولوجي، وأيضاً المسائل الثقافية والاجتماعية والعمالية.

وعندما عقد الخبراء اجتماعهم الثاني في روما في ١٩٧٥/٧/٢٢م والثالث في ابو ظبي في ١٩٧٥/١١/٢٢م كان قد حدث بعض التقدم في "البحث" المتعلق بمجالات التصنيع وهياكل البنية الأساسية والزراعة والتنمية الريفية وكذلك التعاون الثقافي والحضاري والتعاون في مجالات البحث العلمي والتكنولوجي، إلا انه لم يحدث أي تقدم يذكر في بعض الجوانب الخاصة بنقل التكنولوجيا والتعاون المالي ومسائل العمل والتجارة.

وبعد ان حققت اجتماعات الخبراء على الصعيد الفني هدفها دخل الحوار العربي – الأوروبي مرحلة جديدة بعقد الاجتماع الأول للجنة العامة في لوكسمبورغ في الفترة من ١٨– ٢١ مايو ١٩٧٦م للبحث في المسائل السياسية، وظن الجانب العربي انه حقق ما اراد، من حيث انه تم التأكيد على انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

وعقدت اللجنة العامة بعدئذ اجتماعها الثاني في تونس في الفترة من ١ إلى ٣ فبراير ١٩٧٧م ثم اجتماعها الثالث في بروكسيل في اكتوبر ١٩٧٧م ثم اجتماعها الرابع الأخير في دمشق في ديسمبر ١٩٧٨م حيث جرى تأكيد القرارات السياسية السابقة والتوصل إلى بروتوكول ينظم تفضيل الأيدي العاملة والانفاق على احد عشر مشروعاً ونشاطاً مشتركاً يتم دراستها أو تنفيذها، كما اتفق على دراسة المركز العربي الأوروبي لنقل التكنولوجيا تمهيداً لتحديد اسس اقامته كمؤشر رئيسي للتعاون العربي الأوروبي، إلا ان أياً من هذه القرارات لم يتحقق تنفيذه عملياً فأعرب الجانب العربي عن عدم رضاه عن التقدم الذي حققه الحوار... وعلى أثر ابرام اتفاق كامب ديفيد في سبتمبر ١٩٧٨م توقف نشاط الحوار العربي – الأوروبي إلى ان قرر وزراء خارجية الجانب الأوروبي في ١٩٧٩/١١/٢٠م استئناف الحوار على المستوى الفني فعادت الاتصالات من جديد، كما ان المجلس الأوروبي لرؤساء الحكومات المنعقد في البندقية في يونيو ١٩٨٠م اكد هو الآخر ضرورة متابعة الحوار والعمل على نجاحه وبعث النشاط فيه مع التأكيد على إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في أية عملية سلام.

ورحب مؤتمر القمة العربي الحادي عشر المنعقد في عمان في نوفمبر ١٩٨٠م بهذه المبادرة، واقدم الجانب العربي على تأليف اللجنة التساعية من الكويت والأردن والجزائر والسعودية وسورية والعراق وفلسطين ولبنان والمغرب لاتخاذ موقف عربي موحد وتحديد المطالب العربية التي من اهمها إلى جانب المواضيع السياسية القومية الثابتة:

– ضمان وحماية استثمار الأموال العربية.
– اقامة المشاريع المشتركة بين الجانبين.
– فتح الأسواق امام البضائع العربية وتسويق السلع الزراعية للمغرب العربي.
– التعاون في تصنيع الإنتاج الزراعي العربي.
– حماية العمالة العربية في اوروبا.
– نقل التقنية المتطورة للأقطار العربية.
– دراسة مسألة الطاقة وكيفية التعامل بين الدول العربية وأوروبا في شأنها.

وعلى رغم ذلك تعرض الحوار العربي الأوروبي لمصاعب جديدة على صعيد الحوار نفسه او بسبب ما قيل انه ضغوط اسرائيلية على اوروبا لمنع العرب من الحصول على التكنولوجيا المتطورة أو أي مكسب آخر من طريق التعاون بين المال العربي والعقل الأوروبي.

وهكذا نجد أن كل هذه السنين مضت من دون ان يحقق الحوار نتائج ملموسة او يسجل تقدماً مهماً، ولكن على رغم ذلك ما يزال الخبراء يعتقدون انه ضرورة مستقبلية وأن الجهد المبذول فيه يسير مع حركة التاريخ، وأن فرص النجاح امامه متوافرة اذا ما تهيأ له المناخ الصالح والمناسب، وأن العقبات والصعاب التي تعترضه ترجع اساساً إلى حداثة عملية الحوار المتشابكة الواسعة النطاق ذات الاحتمالات البعيدة المدى، ولأن مدلول "الحوار" نفسه يتضمن معنى العمل المتواصل الذي لا شك في انه يتميز بالنفس الطويل والاستمرار كما انه يختلف عن اسلوب التفاوض وطبيعته.

وانطلاقاً من وجهات النظر هذه بقيت الجامعة العربية وجهات عربية عدة تؤمن بأهمية الحوار وتعمل من اجله، ولا غرو ان كان الحوار من الموضوعات المطروحة على مؤتمر القمة العربي الثاني عشر في فاس والاجتماع الذي اعقبه لوزراء الخارجية العرب في تونس وعدد من المؤتمرات التي عقدت ومنها مؤتمر البرلمانيين العرب والأوروبيين في بون وكذلك المؤتمر الذي عقد في عمان برئاسة الأمير الحسن (ولي العهد آنذاك) واشترك فيه نخبة من المفكرين والاقتصاديين والسياسيين العرب والأوروبيين.

إلام انتهى الحوار

ظل الحوار يتأرجح كلما لمح عدد من المسؤولين إلى ما يلاقيه من صعوبات. واتجه النظر إلى ان دور الشركات والقطاع الخاص بصورة عامة سيكون مهماً عند تنفيذ اي مشاريع يتم الاتفاق عليها وخصوصاً في مجال نقل التكنولوجيا.

ومع ان الحوار كان يعاني من العقبات التي تعترضه فقد بقيت المجموعة الأوروبية تحأول اجراء حوار متعدد الأطراف مع دول عربية متفرقة لتفادي أي ضغوط عربية مشتركة، فكانت هناك محأولات حوار أوروبي – خليجي (سنعود اليه بالتفصيل في ما بعد) وآخر أوروبي مع الدول العربية في الشمال الأفريقي وهكذا.

وظلت المسافة شاسعة بين الموقفين العربي والأوروبي، خصوصاً في الميدان السياسي، بل في ما بين البيانات الأوروبية المعلنة والمواقف الفعلية (تم الاتفاق وصدر قرار من المؤتمر الصناعي الخليجي الثالث الذي عقد في عمان قبل أقل من عقد من الزمان بإقامة مركز لنقل التكنولوجيا في مسقط لكنه لم ينفذ حتى الآن).

كما ان التعاون في الميدان الاقتصادي لم يحقق للجانب العربي أهدافه الأساسية في تعزيز التنمية والتكامل والتحرر الاقتصادي واختيار المدخل الملائم لخلق علاقات متكافئة.

ورأت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في حينه ان تعهد إلى الغرف العربية الأوروبية المشاركة في الحوار لتكون من الأجهزة الرسمية الممثلة للقطاع الخاص، لكن هذا أيضاً لم يتحقق!

ثم كان ان عقدت أول قمة اقتصادية عام ١٩٨٠/١٩٨١م مما رفع من مستوى معالجة القضايا الاقتصادية العربية إلى مستويات عليا، وكان يمكن أن يكون ذلك لو تحقق بداية تحول تاريخي مهم في ميدان العمل الاقتصادي.

وكان السؤال المطروح في هذه المرحلة هو ماذا يجب أن نعمل؟ ولكن القليل وأقل من القليل دار حول كيف يجب أن نعمل؟

وانتهى الحوار عملياً بعد حربي الخليج الأولى والثانية وما أحدثته، خصوصاً الثانية من تمزق في النسيج العربي وانقسام بين الدول العربية ظهر علناً بعد أن كان يظهر على استحياء ويختفي.

ولا بد من الاشارة هنا إلى أنه من بين الدول الست المؤسسة للاتحاد الأوروبي (ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، ولوكسمبورغ) لم يكن لغير فرنسا وايطاليا علاقات ذات شأن بمجموع الدول العربية لأن معظم هذه العلاقات كان مع بعض هذه الدول كـ(المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، سورية ولبنان)... أما علاقات الاتحاد مع الدول العربية الخليجية مثلاً فلم تكن مدرجة على جدول أعماله لأن الصلة التاريخية بين الطرفين لم تكن قائمة.

واتجه مركز اهتمامات الدول الست المؤسسة للاتحاد إلى شرق أوروبا أو دول حلف وارسو كما كانت تعرف، ونتج من ذلك أمران: الأول تقارب كبير على مستوى وجهات نظر الشراكة الفرنسية – الألمانية، والثاني تقارب سياسي وعسكري أوروبي مع الولايات المتحدة الأميركية.

أما نمو صلات التقارب بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي فلم يولد اهتماماً أوروبياً بمنطقة الخليج على رغم علاقات المملكة التاريخية مع هذه الدول، ويبدو ان هذه الأخيرة فضلت أن تكون لها "سياساتها المستقلة" مع هذه المجموعة لأسباب سياسية وتاريخية معاً.

وحين انضمت اسبانيا والبرتغال واليونان إلى الاتحاد الأوروبي نجحت هذه الدول في وضع العلاقات الأوروبية – العربية على جدول أعمال الاتحاد بسبب علاقاتها الخاصة بهذه الدول العربية، وربما بسبب مشكلات قديمة خاصة بالهجرة غير الشرعية من دول الشمال الافريقي.

ومرة أخرى ينصرف التوجه الأوروبي باتجاه الدول العربية التي تطل على البحر الأبيض المتوسط من دون غيرها. وفي الوقت الذي سعت فيه سياسات الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقيات برشلونة إلى أن تصبح دوله الشريك المباشر المانح للمساعدات، ظهرت الحاجة إلى حتمية اعادة بناء اقتصاديات الدول العربية المطلة على البحر المتوسط حتى لا يفكر مواطنوها في الهجرة غير المشروعة إلى دوله... إلى جانب ذلك اشتملت اتفاقات برشلونة على ميادين اخرى مثل: التجارة الحرة والعلاقات السياسية وحقوق الانسان.

وهكذا أهمل جانب الدول الخليجية مرة أخرى.

ويمكن قياس هذا الاهمال باستعراض المؤشرات التي وضعتها المفوضية الأوروبية للدول العربية المطلة على حوض البحر المتوسط مقارنة بما وضعته الدول الخليجية في ما يتعلق بموازنات المساعدات والقوة البشرية.

فقد تقرر منح الدول العربية المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط مساعدات قدرها ٥ بلايين اكيوس (وكان الاكيوس هو الوحدة الحسابية التي كان يستخدمها الاتحاد الأوروبي قبل أن يصبح اليورو عملته النقدية الموحدة)... كل دولة من هذه الدول لديها سفير معتمد من جانب الاتحاد الأوروبي، وكل منها خصص فرقة للادارة مهمتها مراقبة أوجه الانفاق التي تذهب اليها المساعدات، كما ان لكل دولة في بروكسيل فريقاً من مسؤولي الاتحاد يمثلهم ضابط اتصال على مستوى الحكومات العربية، تشرف عليهم جميعاً هيئة من الاستشاريين مهمتهم الاشراف على اتفاقات برشلونة كوحدة واحدة. اضافة إلى ذلك هناك الاجتماعات السياسية والاقتصادية الدورية التي تجمع بين ممثلي الاتحاد الأوروبي والدول العربية الموقعة على هذه الاتفاقات.

اوروبا تتجه شرقا

لم يحدث أي لقاء بين رئيس الاتحاد الأوروبي والأمين العام لدول مجلس التعاون الخليجي، ويذكر ان المحأولات التي قامت بها غرفة التجارة العربية – البريطانية في هذا الشأن لم يكتب لها النجاح بسبب مواقف المفوضية الأوروبية. ولم يحدد أي برنامج للمساعدات الفنية او المالية التي يمكن ان يقدمها الاتحاد الأوروبي لدول الخليج كل في ضوء احتياجاتها. وفي الوقت الذي يبدي فيه العشرات من مسؤولي الاتحاد الأوروبي الاهتمام بالدول العربية المطلة على حوض البحر المتوسط، يتعامل اثنان من مسؤوليه فقط مع ملف الدول الخليجية.

ويجدر القول ان دول الاتحاد الأوروبي تعترف بأهمية دول الخليج من الناحية الجيوسياسية، الا ان هذا الاعتراف لا ينعكس بشكل ملموس ضمن سياسات الاتحاد على أي مستوى من المستويات، والدليل ان الطرفين مشتركان منذ خمسة عشر عاماً في مناقشات حول التجارة الحرة، الا ان الاتحاد الأوروبي لم يبد حتى الآن اهتماماً بأن يصل بهذه المفاوضات إلى نهاية الشوط. كذلك لا بد من الاعتراف بأن الدول العربية كمجموعة، بما في ذلك دوله المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط، تفتقر إلى الاتفاق حول نقاط محددة تعبر بها عن نفسها لدى الاتحاد الأوروبي. على سبيل المثال يوجد في بروكسل اكثر من سبعمئة جماعة ضغط مسجلة رسمياً تعمل لمصلحة آخرين، لكن، للأسف ليس من بينها جماعة عربية واحدة!!

المال.. ومجد الشعوب

□ .. ماذا يحدث في المملكة العربية السعودية ؟ سؤال لم أورده للإستفزاز – كما قد يحسب البعض– أو أقصد به، أو من خلاله ، تعظيما أو تبجيلا لشيء غير واقعي، أو أمر ليس كائن .. بل ما أعنيه ستقرأونه في السطور الآتية، عن مشاهدات لفتت انتباهي خلال فترة تواجدي للعلاج في رياض المملكة العربية السعودية الشقيقة .. حيث كان الإنبهار مما رأيت من تقدم وازدهار شامل مدعى للسؤال الفائت..

عبدالله بشر

● فعلى الرغم من اكتمال البنى التحتية وتغطية احتياج المجتمع بالمشاريع الخدمية ، في شتى مجالات الحياة ، منذ عدة سنين.. إلا أن عمليات الانشاء والتحديث والتوسعة ، ماتزال جارية بوتيرة عالية ، وفي غير مجال .. ما يعني أن المرء يستطيع – من خلال ذلك وغيره – قراءة المدى المتقدم الذي تعمل قيادة المملكة للوصول إليه ، أكان عبر وضع اعتبار لمتطلبات النمو المستقبلي للسكان .. أو بهدف إحداث المزيد من النقلات النوعية لواقع المدن فيها، وصولا بها (وبانسانها) إلى ما بلغته دول العالم الأول..

– تلك جزئية –تكاد– تكملها أخرى ، هي:

● الربط بين عملية تنمية الأرض وبناء الانسان ، بما يتناغم مع احتياجات البلاد اليوم وغدا، ويواكب حركة التطور – متعددة الأوجه– الحاصلة في عالم اليوم..

● إن ما يستشف من الحجم العالي لإنفاق (الملموس واقعا) على التربية والتعليم ، بمراحله ومسمياته المتعددة ، وبدرجاته وتنوعاته المختلفة .. ليؤكد ضخامة الهدف المنشود ، تحديثا وتطويرا.. وإن كان ذلك يُقرأ من مستوى أداء وتعامل وتفكير المواطن السعودي ، الحاضر علميا وعمليا، في كل شأن ، لعل ميدان الطب نموذجا ، بل ومعيارا حقيقيا للتطور .. إذ فيه وجدت (ملائكة الرحمة) بنسبة (٩٩٪) على عكس ما كانوا عليه قبل حين .. وعلى هذا التطور قس بقية المجالات .

كما يتضح لكم أن تسقطوا ما سيأتي على مجالات أخر:

هاهو الدكتور حسن الذيبي رئيس قسم الشبكة بمستشفى الملك خالد التخصصي للعيون ، يلقن مجموعة من أطباء الغد، حروف وكلمات التشخيص ، وكيفية المعالجة ، سطورا من نبل التعامل ، تجسيدا لقداسة مهنة الطب..

بإختصار .. قد يصيب من يقول: أن الامكانيات تخلق التنمية .. ولكن الأصوب ضرورة توافر عقول راجحة ، توظف المال في صنع مجد الشعوب.

دوامة الصمت والتفكير الجماعي

د. عبيد الشقصي

● كنت أعيد قراءة نظرية "دوامة الصمت" التي كثيراً ما استوقفتني في الماضي.

فعلى الرغم من أن النظرية تنسب إلى مجال الإعلام باعتبارها إحدى النظريات التي تفسر علاقة وسائل الإعلام بالرأي العام إلا أنها في حقيقة الأمر تصدق على أغلب الظواهر الاجتماعية.

دوامة الصمت، تفسر الحالة التي يكون فيها أفراد المجتمعات غير قادرين على التعبير عن مشاعرهم واتجاهاتهم بشكل علني، وبالتالي غلبة الصمت عليهم.

والنظرية رغم منشئها الغربي إلا أنها تصدق على كل المجتمعات في العالم، الديمقراطية منها والسلطوية مع وجود تفاوت بينها.

وما يدل على تخطي هذه النظرية لحدود المجتمعات هو أنها جاءت نتيجة أبحاث أجريت في الولايات المتحدة ولا تزال تمارس فيها وفي غيرها حتى الآن. فالصمت الذي يطبق على الجمهور ويحولهم دون التعبير العلني للرأي والمشاعر له أسباب كثيرة، يأتي في مقدمتها النظام السياسي والاجتماعي السائد في المجتمع.

ونجد أن أول ما يقفز عند مخيلة الكثيرين من أبناء الشعب العربي في ما يتعلق بدوامة الصمت هو النظام السياسي الذي يفرض مساراً فكرياً واحداً يتخيل للبعض أنه يصعب مخالفته.

فعلى سبيل المثال، تأتي نتائج بعض الانتخابات في البلدان العربية ملفتة للانتباه.

حيث يحصل المرشح الأوحد في حلبة المنافسة على نسبة تصل إلى ٩٩,٩٩٪، وهذه نسبة تقطع على كل فرص الاحتمالات المعمول بها في مجال الإحصاء.

وحتى تستطيع الأنظمة السياسية أن تعمل بمبدأ نظرية دوامة الصمت، عليها أن تتحقق من سيطرتها على أمرين مهمين. الأول هو ضمان إيمان الأفراد بأن الفكر السائد هو الفكر الذي يجلب المنفعة الخاصة والعامة وأن الأخذ باتجاه آخر يعني الخروج عن الفكر الجماعي وتعامل الفرد مع القضايا العامة وحتى الشخصية بطريقة تكون الغلبة فيها لرؤية الجماعة خوفا من أن يلحق بالفرد تبعات تصل إلى حد العار فيما لو قرر اتخاذ خطاً مغايراً.

وتعتبر شعوب الدول العربية من الشعوب التي يسود فيها التفكير الجماعي اعتباراً من الأسرة ثم القبيلة ثم الإطار العام وعليه يسير الفرد حيث ما سار قطيع الجماعة.

وذلك لأن الخروج عن التفكير السائد عند الجماعة قد يحرم الفرد من الحماية والرعاية والقبول الذي يحظى به.

وعلى هذا الأساس قد يمتنع الفرد من التعبير العلني للأفكار المغايرة للتفكير الجماعي السائد مطبقا بذلك مبادئ نظرية دوامة الصمت.

ولو خرجنا قليلاً عن منظومة الأعراف والقوانين الاجتماعية الوضعية التي تسود في التفكير الجماعي إلى القوانين والسنن المستمدة من الدين، نجد استحالة حقيقية للخروج عنها بفكر مغاير لأنها تمثل مخالفة للرب وتندر بالعقوبة الإلهية.

أما في المجتمعات التي يتمتع فيها الفرد بحرية أكبر في التصرف بمعزل عن التفكير الجماعي، إذ لا يأخذ عليه المجتمع بجريرة الأخطاء والأفكار المغايرة التي يتبناها، فإن الخروج عن مبادئ دوامة الصمت يصبح أمراً أكثر يسراً.

إن مراجعة نوعية النظام السياسي والتفكير الذي يسود في المجتمعات، يفسر لنا ليس فقط قدرة الأفراد على الخروج من دوامة الصمت وإنما قدرة المجتمعات بأكملها.

إذ يتعذر التصريح الفردي العلني برأي مخالف لرأي الغلبة خوفا من التبعات وهذا ما تبناه اليهود على كل من يبدي رأيا مخالفا لتوجهاتهم، وما تبنته أمريكا على كل من يقف خارج سرب الحرب على الإرهاب نزولا إلى ما تتبناه القبيلة في إطار الزواج. وبالرجوع إلى قضية فقدان بعض الأنظمة سيطرتها على وسائل التعبير، فقد ينبلج من حالة الصمت التي كانت تسود بعض المجتمعات مناخاً مساوياً لذلك الذي يسود المجتمعات الديمقراطية، تمارس فيه دوامة الصمت ولكن بأسلوب آخر.

وربما شق عصى الطاعة.

والأمر الثاني، هو ضمان سيطرة النظام السياسي على كل منافذ التعبير عن الرأي خصوصاً وسائل الاتصال الجماهيرية والجمعية.

ولكن مع تطور تقنيات الاتصال الحديثة، بدأت الأنظمة السياسية تفقد سيطرتها على وسائل الاتصال وبدأت تعول كثيراً على الشرط الأول لضمان غلبة الفكرة السائدة.

وقد يتبادر إلى ذهن البعض سؤال يتعلق بمدى صلاحية الأخذ بهذين الشرطين على المجتمعات الديمقراطية التي منحت شعوبها حقوقا أكبر في مجال حرية الرأي والتعبير؟ فهذه المجتمعات تمارس ضغوطا أقل على تبني شعوبها لآراء مغايرة، وتتمتع شعوبها بقدرة أكبر في الوصول إلى وسائل الاتصال، وعليه فإن تطبيق مبادئ دوامة الصمت تستعصي على الأنظمة السياسية في هذه المجتمعات. وعلى الرغم من صحة هذا القول، إلا أنه لا ينفي حقيقة الممارسة لهذه النظرية عن طريقين مختلفين. الأول، منح فرص أقل أو التعتيم كليا على الآراء المعارضة من قبل وسائل الاتصال الرئيسية في هذه المجتمعات. والطريق الآخر، هو التركيز والإبراز للرأي الذي يريد النظام السياسي أن يقنع أفراد المجتمع به وبتبنيه. وقد حدث هذا فعلياً ضمن أمثلة عديدة في تاريخ المجتمعات الديمقراطية ولعل أبرزها والتي يشهد عليها العالم أجمع هي مبررات الحرب على العراق ومن بينها أسلحة الدمار الشامل التي روجت لها وسائل الاتصال وجعلت منها فكرة سائدة والتي ثبت الآن عدم وجودها.

وكما ترتبط ممارسة دوامة الصمت بالنظام السياسي ترتبط أيضا بالفكر الاجتماعي السائد في المجتمع.

ومن هذه الزاوية يسود في بعض المجتمعات التفكير الجماعي بينما يسود في البعض الآخر الفردية في التفكير.

ويحدد التفكير الجماعي نمط تعايش